# البيئة

لا يختلف اثنان، أنّ الإنسان والبيئة يخضعان لنظام محدد بحكم السلوك.. لذا على الإنسان أن يحافظ على توازن البيئة في نطاق معيشته وحياته أي على مستوى بيئته.

هناك مفاهيم مغلوطة لدى البعض في ا لتعامل مع البيئة المحيطة به.

استغلال الإنسان لموارد الطبيعة وموادها لأجل التقدم والوصول إلى الحضارة يعمل على اختلال توازن حياته ومجتمعه وبيئته.. لأنّه سيضطر أن يستخدم كل الوسائل اللا ممكنة ولو على حساب الإساءة للبيئة.

فالبيئة هي جزء من كل.. بما معنى أننا لا نعيش على هذه الأرض كبشرٍ فقط بل هناك كثيرامن الكائنات الحية الأخرى والجماد تعيش معنا وحولنا.

وعليه فإننا يجب أن نراعي عدم الإضرار بما حولنا.. في التمادي على واجباتنا تجاه البيئة بحسب نوعيات هذه الكائنات.

علينا الحفاظ على البحار، لأنّ هناك كائنات أخرى تعيشاه وتنتهي لمجرد العبث بيئتها وكذا الهواء والماء والبيئة.

لذا فهناك أنظمة وقوانين إلى جانب الأنظمة الطبيعية تعمل على توازن البيئة من حولنا للحد من الأخطار التي تأتي بسبب طموح الإنسان وتجاوزه مما يخلق الاختلال البيئي وعدم التوازن.

إلطاف
Eltaf2008@yahoo.com

## إسهامات صفحة البيئة في الوعي البيئي والتنمية

عمر السبع

لقد أفردت صحيفة 14 أكتوبر السياسية اليومية الجامعة صفحة أسبوعية خصصتها للشؤون البيئية ، استشعاراً من قيادة المؤسسة بالدور المنوط بها والاهتمام بإيصال الرسالة البيئية التي تهدف إلى تعزيز الوعي البيئي لدى جميع شرائح المجتمع اليمني، وإلى الإسهام في التنمية والتنمية الشاملة.

كان ذلك في عام 1994م بعد تأسيس مجلس حماية البيئة في الجمهورية اليمنية، والذي تأسس في عام 1990م لمواكبة اهتمامات اليمن بالحفاظ على سلامة البيئة والتوازن البيئي.

وقد تصدرت صفحة البيئة في صحيفة ((14 أكتوبر)) والتي تترأس هذه الصفحة الزميلة / إلطاف محمد عبدالله إسهامات مجلس حماية البيئة وفعالياته من ندوات وورش عمل ومؤتمرات واتفاقيات، بل وكرست أقلام كُتاب صفحة البيئة في نقل أخبار المناسبات البيئية السنوية والمتغيرات العالمية، وكل الأخبار المحلية والعربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة العالمية والحفاظ على البيئة والتوازن البيئي، فضلاً عن المقالات المكرسة للصحة والبيئة والسياحة البيئية.. ولا ننسى العمود الأسبوعي الذي يتقصى أحوال وموضوعات الساعة عن البيئة في المجتمع اليمني.

وقد ركزت صفحة البيئة إلى انضمام اليمن إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985م وإلى بروتوكول مونتريال للمواد المستنفذة للأوزون لعام 1987م، كما انضمت اليمن إلى تعديلات بروتوكول ومونتريال الثلاثة في أبريل 2001م، وتابعت صفحة البيئة إجراءات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخلص من المواد المستنفذة للأوزون على مدى عشر سنوات حتى عام 2010م المقبل.

وواصلت صفحة البيئة في صحيفة (14 أكتوبر) تعاونها مع صدور قرار تشكيل وزارة السياحة والبيئة في عام 2001م الماضي، وفي العام نفسه صدر قرار بتشكيل أو إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة كبديل للمجلس، وأصبحت الهيئة تتمتع بصفة اعتيادية وقانونية، ولها صلاحيات إشرافية ورقابية وتنفيذية.. ومع تشكيل وزارة المياه والبيئة في عام 2003م تحولت اسم صفحة البيئة في الصحيفة إلى صفحة المياه والبيئة، وكان أكثر تركيزها على المياه والموارد المائية والصرف الصحي واستنزاف الأحواض المائية وعن السدود والكرفانات، وعلى التشريعات والقوانين التي تحمي الموارد المائية ومياه الشرب الصحية، وأكدت الصحيفة أهمية تعاضد منظمات المجتمع المدني ودعمها لأهداف الحكومة المسؤولة عن حماية البيئة والثروات الطبيعية.

كما قامت الصحيفة بنقل أخبار الإستراتيجيات والسياسات العامة للتنمية ومتابعة وتطوير خدمات المياه والصرف الصحي في الريف والحضر.. ولا تزال صفحة ((البيئة)) في صحيفة 14 أكتوبر تواكب كل المتغيرات التي من شأنها تحسين الوضع البيئي والارتقاء إلى التنمية الشاملة من خلال الوعي البيئي والمتابعات الميدانية.

## الحمامات السفري ومحطات الباصات بعدن!!!

تعليق/محمد فؤاد

منذ الصباح الباكر يتوجه الآلاف من المواطنين لمحطات الأجرة بكافة أرجاء المعمورة (عدن) ذاهبين للبحث عن القوت ومن بينهم الموظفين الحكوميين فيفاجئوا عند تجوالهم بالمحطة انبعاث روائح كريهه وعفنة (تثير الغثيان) والذي يزيد الطين بله وجود الذباب بصورة مشمئزة تضايق الركاب وتعكر أمزجتهم ، برغم توفر الحمامات العامة بجانب بعض (الفرزات).

أليس مثل هذه السلوكيات والتصرفات المشينة تضر بالمواطن من جهة والصورة الحضارية لمحافظة عدن باعتبارها وجهه مشرفه لليمن والسياحة على وجه الخصوص.

مثل هذا المشهد يتكرر بشكل يومي ويتفاقم الأمر اكثرواكثر دون أي رد فعل يذكر من قبل الجهات المختصة والتي تتمثل بمكتب النقل والمواصلات وصندوق النظافة وتحسين المدينة بعدن.( مارئيكم ) ؟؟

### في دراسة عن المشكلات البيئية في اليمن :

# البيئة تشهد تدهوراً ملحوظاً بسبب الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية وارتفاع معدل التلوث البيئي

عرض / دفاع صالح ناجي

تُعاني اليمن كسائر بلدان العالم من قضايا البيئة ومشكلاتها فقد شهدت البيئة تدهوراً ملحوظاً بسبب الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية وارتفاع معدل التلوث البيئي نتيجة للتزايد السكاني الذي يُعاني مزيداً من الفقر، ومزيداً من الاستغلال السيئ للبيئة ومزيداً من انقراض الحياة للحيوانات البرية والبحرية.

هذا ما أشارت إليه دراسة حديثة للصحافة البيئية في اليمن وتأثيرها في الصفوة قدمها : أ . علي حسين العمار . مدرس الصحافة في كلية الإعلام . جامعة صنعاء، إذ تحدث في فصلها الأول عن الوضع البيئي في اليمن، وأكدت الدراسة في هذا الجانب إلى أنّ أبرز القضايا البيئية التي تُعاني منها اليمن وفقاً للتقارير الرسمية وكذا الدراسة التحليلية التي أجراها الباحث على عينة من صحف الدراسة . هي

## نقص المياه

تعتبر الموارد المائية من أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها اليمن، حيث تواجه اليمن ندرة في المياه الجوفية، وأشارت الدراسة إلى أنّ زراعة (القات) تستهلك 30% من المياه، أي ما يقارب 800 مليون متر مكعب من المياه في السنة نتيجة توسع زراعته على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى بسبب زيادة الاستهلاك وكثرة الطلب عليه.

كما أوضحت الدراسة إلى أنّ هناك بعضاً من الأحواض الجوفية التي تُعاني من هبوط في مخزونها الجوفي بشكل ينذر بكارثة مائية، وفي مقدمتها حوض صنعاء، وحوض صعدة، وحوض تعز، إضافة إلى مناطق وأحواض مائية أخرى تقف في طابور الاستنزاف غير المتوازن مع الموارد المائية المتاحة مثل مناطق رداع، مور، رماع بزبيد، بيحان، مأرب والمكلا.

وقد اقترحت الدراسة عدد من الإجراءات العاجلة للحد من استفحال المشكلة المائية منها :

- أن يكون هناك توجهاً بإعدادا وتنفيذ خطة وطنية للمياه وإصدار قانون المياه المُعد والمرفوع إلى مجلس النواب للحد من حفر الآبار، إلا للضرورة خصوصاً في أحواض (صنعاء، صعدة، تعز، رداع، مور، رماع وعمران).
- إجراء دراسات وبحوث لتحديد حجم المخزون في الأحواض المائية والموارد المتجددة معرفة الحد الأعلى المسموح باستخراجه من مياه الأحواض وذلك بتركيب عدادات على الآبار المستخدمة للري.
- الحصول على تراخيص لعملية حفر الآبار وإيجاد جهة واحدة تشرف على عملية حفر الآبار والإكثار من عملية إنشاء السدود والحواجز المائية.
- إقامة ندوات خاصة بالتوعية والترشيد التي تهدف إلى إظهار المشكلة للناس حتى يشاركون ويساهمون في حلها عن طريق ترشيد الاستهلاك ويعملون على تنفيذ ضوابط وإجراءات حماية الموارد المائية.

## تلوث المياه بالمخلفات السائلة

في هذا الاتجاه أوضحت الدراسة إلى أنّ مياه الشرب تتعرض في بعض المدن اليمنية للتلوث بسبب تسرب مياه الصرف الصحي بسبب كثرة (البيارات)، والصرف الصناعي والصرف الزراعي، إذ تفتقر اليمن إلى شبكات الصرف الصحي الكافية للتخلص من مخلفات المنازل والمصانع (مع العلم أنّ 1 سم3 من مياه الصرف الصحي يحتوي على 2 . 3 ملايين ميكروب، بالإضافة إلى ذلك فلا يزال كثيراً من سكان الريف يعتمدون في الحصول على مياه الشرب من المياه السطحية سواء البرك والمواجل المعتمدة على مياه الأمطار أو الغيول الجارية والآبار الضحلة وهي في الغالب مصادر غير مأمونة صحياً.

وأشارت الدراسة إلى أنّ الاهتمام بمعالجة الصرف الصحي يتمركز في الحضر دون الريف بسبب التوسع العمراني والنمو الاقتصادي ويتمثل ذلك في إقامة محطات المعالجة الطبيعية (برك أكسدة) والمطبق في كل من صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، ذمار ومحافظة البيضاء باستثناء محافظة إب التي تستخدم نظام معالجة ميكانيكية، إلا أنّ هذه المحطات . حسب الدراسة . تُعاني من كميات الصرف الصحي التي تفوق طاقتها الاستيعابية ويتسرب الفائض إلى أماكن مفتوحة حيث يستخدمها المزارعون دون وعي بخطورتها الأمر الذي يتطلب توسعة لهذه المحطات حتى تستوعب كل مخرجات الصرف الصحي تفادياً لأضرارها.

## تلوث مياه البحر

في ذلك تشير الدراسة إلى أنّ مصادر التلوث البحري تكون إما عن طريق السفن العابرة أو مخلفات التجمعات السكانية الساحلية، ولذلك فإنّ مخلفات التجمعات السكانية القريبة من الشواطئ تعتبر المصدر الرئيس لتلوث البيئة البحرية، لأنّ مجاري المدن الساحلية اليمنية . دون استثناء . تصب في البحر مباشرة دون أية معالجة أو آلية تذكر . ذلك ما تؤكده الدراسة . وتضيف أنّ مدينة عدن كانت الوحيدة في اليمن التي تقوم بتجميع مياه المجاري وتعالجها قبل صبها إلى البحر أو استعمالها للتشجير، إلا أنّ معظم تلك التجهيزات قد اندثرت لأنّ عمرها الافتراضي قد انتهى.

## المخلفات الصلبة

تُعد المخلفات الصلبة المتمثلة في مخلفات البناء والهدم والزجاج والمواد البلاستيكية وفضلات المعامل والمصانع والمسالخ والمخلفات الأخرى من مسببات التلوث، وتعتبر مشكلة التخلص من هذه المخلفات . كما تشير الدراسة . من أكثر المشكلات البيئية المزمنة في اليمن، وبحسب تقرير مجلس حماية البيئة عن الوضع البيئي الراهن، فإنّ كمية المخلفات تصل في المتوسط من (0.5) إلى (1) كيلو جرام للفرد الواحد في المدن الرئيسة و300 . 400 جرام للفرد الواحد في المدن الثانوية، وأبرز هذه المخلفات والنفايات المواد العضوية 6 % ومخلفات الهدم والبناء 20 % والمواد البلاستيكية 9 % والمنسوجات 2 % والزجاج 3 % والمخلفات الأخرى 5 %.

## تلوث الهواء

يعتبر الهواء ملوثا إذا حدث تغير في تركيبه لسبب من الأسباب، أو إذا اختلط بعض الشوائب أو الغازات بقدر يضر حياة الكائنات التي تستنشق هذا الهواء الملوث وتعيش عليه.

وتتعدد أشكال المواد المسببة للتلوث الهواء والتي هي في الغالب من صنع الإنسان بعد التقدم الصناعي الذي صاحبه استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع الوَقود مثل الفحم

وبعض أنواع تقطير زيت البترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الغبار المتصاعد من الكسارات ومصانع الأسمنت ومحركات توليد الكهرباء.

وتشير الدراسة إلى المصادر الثابتة والمتحركة الملوثة للهواء في اليمن وأهمها : مصافي البترول في البريقة م / عدن وصافر في مأرب، والمحطة الحرارية في م / الشعب م / عدن والمخا م / تعز والحديدة، ومصنع اسمنت عمران ومصنع اسمنت باجل وينتج عنهما الغبار، ومصنع صهر الحديد الصلب ودباغة الجلود والمنظفات الكيماوية والبطاريات ومقالع الحجارة والكسارات ومحطات تعبئة البنزين وأفران الخبز ومحطات تولدي الكهرباء ورذاذ المبيدات عند الرش والاستعمالات المنزلية ووسائل النقل المختلفة وغاز الأوزون الناتج عن التفاعل الكيميائي الضوئي في وجود الشمس.

## مشكلة التصحر

أكدت الدراسة على أنّ 97 . 99% من المساحات الكلية للأراضي الزراعية في اليمن تُعاني من التصحر وبدرجات مختلفة من حدة التصحر، ويتعرض ما يقارب 3.63 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية في المحافظات الشمالية إلى التعرية الهوائية و12 مليون هكتار للتعرية المائية و3.83 ملايين هكتار بالتملح وما يقارب 30 % من تعاونية ميفعة تُعاني من حدة التصحر، وما يقارب 80 % من مساحة تعاونية رضوم الساحلية وبالتالي زيادة رقعة الأراضي المتصحرة على حساب الأراضي الزراعية. وتهدد مشكلة التصحر الموارد الطبيعية من التربة وأراض زراعية، كما تنعكس سلباً على الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني كما تؤثر أيضاً على مستوى معيشة السكان وعلى حياتهم الاجتماعية ويقف التدهور المتسارع للموارد الطبيعية عائقاً أمام التنمية المتكاملة التي تهدف إليها خطط التنمية في اليمن.

وأشارت العديد من الدراسات أن تدهور موارد الأراضي المؤدية الى التصحر في البلاد سببه الاستغلال الجائر للغابات والمراعي الطبيعية والاحتطاب المفرط والرعي الزائد وسوء استغلال الأراضي الزراعية والإفراط في استغلال المياه وعدم ترشيد جمع الأمطار واستعمالها، بالإضافة إلى سوء إدارة مساقط المياه الرئيسية في البلاد مما سبب ازدياد انجراف التربة، وتشكل الكثبان الرملية وزحفها باتجاه الأراضي الزراعية والمنشآت العامة والخاصة والقرى والطرق وأدى كذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

## تلوث التربة

تعتبر الأسمدة والمبيدات الكيميائية والفضلات المنزلية والصناعية من أهم ملوثات التربة والتي تؤدي إلى قتل العديد من الكائنات الحية التي تسهم في تحليل المواد العضوية وبالتالي إلى تدهور خصوبتها وانخفاض إنتاجياتها كماً ونوعاً من جهة، والتأثير على حياة الإنسان عن طريق المحاصيل أو المياه الملوثة من جهة أخرى.

ويؤدي الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية إلى اختلال التربة، إذ يوجد توازن طبيعي بين مكونات التربة من العناصر السمادية وهي (النيتروجين، الفوسفور والبوتاسيوم)، ويؤدي الإفراط في استخدام نوع معين من الأسمدة إلى تغيير حمضية التربة والإضرار بخصائصها الفيزيقية والكيميائية كبيئة صالحة لزراعة أنواع معينة من المحاصيل.

## استخدام المبيدات

أشارت الدراسة أيضاً إلى مشكلة استخدام المبيدات كواحدة من المشكلات البيئية في اليمن، فذكرتْ أنّ المزارعين في اليمن يستخدمون المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية بطريقة غير مأمونة، كما تستخدم مواد أخرى كيماوية تعتبر محرمة دولياً من قبل المزارعين لزيادة الإنتاج والربح السريع دون تقدير لأضرارها على البيئة وعلى المستهلكين الذين يصابون بكثير من الأمراض أخطرها الأمراض السرطانية والتليف الكبدي والفشل الكلوي.

ويؤكد الخبراء أنّ الخطر الحقيقي من استخدام المبيدات يتمثل في سوء استخدامها نتيجة جهل المزارعين بمضارها وطرق استخدامها ومعايير الاستخدام وعدم الالتزام بالمدة المحددة قانوناً بين استخدام المبيد وقطف الثمرة وخصوصاً ما يتعلق بشجرة القات.

## العام 2020م وثروة قد تنضب !

# تصنيع المياه يستحوذ على المخزون المتبقي

## تصاعد قيم المياه المعدنية كابوس يؤرق الجميع

نعمان الحكيم

ما الذي يجري للمياه في بلادنا؟، والتي تعتبر من الدول المرشحة للنضوب على مدى السنين المقبلة ولعل مؤشر نهايتها القصوى هو العام 2020م بحيث تكون هذه الثروة اليوم محط اهتمام الجهات المعنية مثل وزارة المياه والموارد المائية للحفاظ على ما تبقى من مياه جوفية من العبث والمتاجرة والسيطرة التي قد تفقدنا كثيراً من ممكنات العيش بأمان وطمأنينة، لأنّ نضوب المياه يهدد الحياة برمتها بالفناء حتى وإن كنا نعول . مستقبلاً . على تحلية مياه البحر أو أية وسائل صناعية لتكثيف بخار الماء المتصاعد إلى السماء ثم عودته (صناعياً) بحسب الخبراء المختصين ليكون مياه بديلة للمياه الجوفية، حيث وإن فكرنا بذلك فإنّ الأمل يكون ليس بما يظهره الواقع.. وكل تكنولوجيا حديثة تكون لها إيجابيات وسلبيات وإمكانيات مادية باهظة .. فهل يا ترى تكون الأعوام القادمة أعوام استقرار في المياه.. أم أنّ الجشع واللهث للسيطرة عليها يكون هو السائد؟!

اليوم تشتد وتيرة أهمية المياه وترفع أسعارها أسوةً بما يجري حولنا وذلك للسيطرة على المنابع والعيون، أكان عبر خطط منظمة ومسموح بها عبر القنوات الرسمية أم عبر الحفر العشوائي للآبار والاستثمار بهذه الثروة ومن ثمّ إعادة تصديرها إلى المجتمع على شكل سلع مصنعة بمواصفات عالمية، وهو تطبيق حقيقي للمثل القائل : (ما حد يبيع الماء بحارة السقائيين)، لأنّ ذلك لا يجوز، ولكنه عندنا جائز ومستمر الجواز والإمكانية وقد رأينا كيف امتلأت الأسواق بقناتي المياه المسماة (المعدنية) على اختلاف أشكالها وأنواعها واليافطات الملصقة عليها، ما يعني الكذب على الناس وبموافقة رسمية، وذلك ما يجعل المياه الاعتيادية تتناقص يوماً عن يوم لهكذا أسباب ولا ندري من يقف وراء ذلك التصرف القاتل، ونم يدعمه، وكيف يكون ذلك في نطاق واسع وبأثمان باهظة؟!

إنّ تجارة المياه صارت اليوم عبئاً على الناس ذلك، لأنّ قنينة المياه ذات الـ (75 لتراً) أي لتر إلا ربعاً قد وصل سعرها إلى (50) ريالاً، وبعضها (40) و(35) ريالاً بأقل جودة.. لكن ذلك قابل للصعود الذي تحده حدود أبداً، وهذا السعر قد تضاعف خلال أقل من سنة أو سنتين على الأكثر.. وهو سعر قد لا يساوي للكمية نفسها (0.75) لتراً من البترول.. ولهذا تتزايد المخاوف من أن يتم السيطرة على ما تبقى من المياه في ظل فتح أبواب الاستثمار في هذه الثروة اكثر من غيرها من المجالات لكي تكون أرواحنا في أيد يعلم الله كيف ستصنع بنا، وكيف ستكون معها في ظل هذا الجنون غير المسيطر عليه إلى الآن؟

المياه ثروة قومية ووطنية وهي نعمة من الله لكل الناس، والسيطرة عليها خارج إطار الدولة، جريمة في حق الحياة والبشر إذ لا تستقيم الحياة من دون ماء، ولا تكون حرية الحصول على المياه، إلا في ظل دولة عدل وقانون ومواثيق تلزم الكل بإتباع إرشادات صارمة تحرم الاستغلال، وتجرم من يمارسونه، ويكفي السيطرة على موارد أخرى، أدت بنا إلى إفقار ومضاعفات لا طاقة لنا بها أبداً..

وفي عدن تشتد وتيرة الحاجة إلى الماء خصوصاً في أشهر الصيف التي تتطلب مياه مضاعفة، وهذا يتطلب أيضاً استهلاكاً مضاعفاً وقيماً مضاعفة في ظل سيطرة الدولة على المياه، لكن لو حصل أن سيطر أولئك على المياه وحولوها إلى تجارة، عندها ستكون عدن مختنقة وتبحث عن شربة ماء نقية، بعد أن كانت تباهي بذبك الاستقرار لمراحل طويلة.

المياه المصنعة كابوس يؤرق حياتنا، ومياهنا الطبيعية تبحث لنفسها عن حامٍ ومنقذ، لتبقى شريان للحياة رغم ما صار وما جرى؟!

# منطقة أثرية ستتعرض لتلوث الماء في محافظة عدن

أمل حزام مذحجي

يهتم العالم بمصادر عدة لمكونات الحياة الضرورية في إجراء الدراسات والبحوث ولكن أهم مصدر والذي يوليه اكبر اهتماما هو ألماء..الذي يدعم وجود وبقاء الإنسان في الوجود، للوصول إلى هذا التطور الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والتكنولوجي لهذا العصر. حيث تقام العديد من الدراسات حول كيفية استخراج المزيد من المياه وإيجاد الآبار والمياه الجوفية وبناء السدود، لتوفير المياه الصالحة للشرب، الري والاحتياجات الإنسانية الأخرى الضرورية، لكثير من المناطق الصحراوية والجافة لإنقاذ ملايين من البشر من كارثة الجفاف والجوع.

و البيئة اليوم تبكي كارثة على وشك الحصول في محافظة عدن وبالذات بمديرية صيرا ( البغدة) بسبب الزحف العشوائي الذي وصل زحفه الى جبل حديد بطريقة غير شرعية ومستمرة، مما جعل عملية توفير المياه والصرف الصحي لهذه البيوت أيضا عشوائية.. لإيصال المياه والمجاري إليها على حساب البيوت الأخرى و بطريقة غير منظمة. فعملية وضع الساعات غير صحيحة بحيث أصبحت المياه تتسرب من الساعات الي تحت المباني وتعرض البيوت للرطوبة وتكاثر البعوض وانهيارها قريبا.

هناك اليات يجب الاعتماد عليها قبل ان يتم توفير الصرف الصحي. بالذات في هذه المنطقة الأثرية ذات البيوت القديمة والتي تدخل ضمن المباني القديمة المعمارية التاريخية.. والذي يجب الحفاظ عليها في ترميمها وإعادة تأهيلها وليس تعريضها للخطر والدمار.. بسبب العشوائية وإهمال الجهات ذات الاختصاص في تحمل المسؤولية ألكاملة في إيجاد الحلول السريعة في استبدال الأنابيب الصغيرة الخاصة للمجاري بأنابيب كبيرة لعدم تعرضها كل مرة للانكسار، وما يسببه هذا من قذارة وروائح كريهة بسبب الضغط عليها.

فعدد البيوت كثيرة والأنابيب قليلة وحجمها ضئيل، مما يسبب خروج المجاري الى الشارع، والخوف الأكبر.. أن أنابيب مياه ألشرب محفورة في الشارع على طريق المجاري. مما يجعل مواطنين هذه المنطقة في قلق بان سيأتي يوم وتختلط هذه المجاري بمياه الشرب الذي يستعملها المواطنين وتصبح المشكلة كارثة. فكل يوم يستمر العشوائي وأنا لا أرى أن البلدية ومديرية صيرا تعمل شي لإيقافه أو الحد منه أو إيجاد ألحلول ألمناسبة بالتنسيق مع مكتب المياه والصرف الصحي لردع وإيقاف هذه الكارثة.

1) أليس هذا من ضمن صلاحيات مديرية صيرة وعمل البلدية والصرف الصحي ومكتب المياه؟

2) لماذا لا تهتم المحافظة بهذا الجانب ما دام مهمل من قبل مديرية صيرةبوضع مستشارين لمراقبة هذه العملية والإسراع في إيجاد الحلول؟

3) إلا تكفي الميزانية المحلية لتوفير ما يجب بالطرق الصحيحة؟

4) ما دور المجلس المحلي في مديرية صيرة فهناك الكثير من الاجتماعات بحيث حين تأتي للشكوى لا تلقي أحدا .

5) وهل سنتوقف قريبا من استعمال مياه الشرب ومتى علينا التوقف؟

# من يحمي بحيرة البجع من الردم ؟

عارف الضرغام

بحيرة البجع.. تلك البحيرة التي وجدت من القيادة السياسية في بلادنا الاهتمام والحماية من عملية البسط والسطو التي كانت سائدة في فترة من الفترات.

هذه البحيرة تعرضت في غفلة من الزمان وما زالت تتعرض للردم.. وهي حالياً تطوق بعدد من اللوحات الإعلانية التي تحيطها من كل مكان. وتوقف ذلك المشروع الذي كانت قد بدأته جمعية الإخاء والتعاون (مبرة عدن) وهو مشروع لإقامة برج لمراقبة الطيور. وفعلاً بدأ المشروع ولكنه توقف منذ فترة طال أمدها، ولا ندري ما السبب.

وقد نمى إلى علمنا أن الجمعية لم تستلم إلا جزءاً من المبلغ المرصود لإقامة هذا البرج، واستطاعت من خلاله إقامة ذلك المبنى الدائري الصغير.. إلى هنا وانتهى الأمر.. وبقيت الأمور على ما هي عليه.

الآن الموقع أصبح مهدداً من حيتان البسط على الأراضي أكثر من أي وقت مضى، لأن مشروع البرج توقف، ولم يعد هناك ما يدل على أن الموقع محمي من أي جهة.

إدارة المنطقة الحرة أثناء تنفيذها الطريق المؤدية إلى قرية الشحن قامت بردم جزء من الموقع، وها هي الآن تقيم لوحة إعلانية ضخمة داخل حرم الموقع. والله أعلم لماذا وقع الاختيار على هذا الموقع لإقامة هذه اللوحة.

# أينما وجدت النظافة وجدت الصحة

صندوق النظافة لتحسين المدينة - عدن